

عبد الرحمان الشرقاوي
أستاذ القانون المدني والاقتصادي
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
جامعة محمد الخامس بالرباط

قانون العقود الخاصة

الكتاب الأول

العقود الناقلة للملكية

عقد البيع

الطبعة التاسعة

نوفمبر 2023

فهرس المواد

5	مقدمة
15	الكتاب الأول: العقود الناقلة للملكية، عقد البيع
19	الفصل الأول: تحديد ماهية عقد البيع
19	المبحث الأول: تعريف عقد البيع وتحديد خصائصه
19	المطلب الأول: تعريف عقد البيع وتحديد مصادره القانونية
24	المطلب الثاني: خصائص عقد البيع
37	المبحث الثاني: تمييز عقد البيع عن غيره من العقود
37	المطلب الأول: تمييز عقد البيع عن العقود التي تفتقد لعنصر الثمن
40	المطلب الثاني: تمييز عقد البيع عن العقود الأخرى
52	الفصل الثاني: أركان عقد البيع
53	المبحث الأول: عنصر التراضي
54	المطلب الأول: وجود التراضي
55	الفقرة الأولى: وجود التراضي في البيوع المبرمة بطريقة غير إلكترونية
57	الفقرة الثانية: وجود التراضي في البيوع المبرمة بشكل إلكتروني
66	المطلب الثاني: صحة التراضي في عقد البيع
67	الفقرة الأولى: أهلية البيع والشراء
67	أولاً: بيع مريض مرض الموت
74	ثانياً: الشخص المحكوم عليه بعقوبة جنائية

75.....	ثالثا: الشخص المحجوز عليه تحفظيا
76.....	الفقرة الثانية: سلامة التراضي من عيوبه
77.....	أولا: تمييز عيوب التراضي عن عيوب الشيء المبيع
79.....	ثانيا: عدم كفاية عيوب التراضي في حماية المشتري في عقد البيع
86.....	الفقرة الثالثة: سلامة التراضي في بيوع الاستهلاك
89.....	أولا: الالتزام بالتبصير
92.....	ثانيا: الضمانات المكملة للالتزام بالتبصير
93.....	أ: منع الإشهار الكاذب والمضلل للمشتري
95.....	ب: تمكين المشتري من مهلة للتفكير ومهلة للندم
100.....	المطلب الثالث: القيود الواردة على حرية البيع والشراء
100.....	الفقرة الأولى: حق الشفعة والأفضلية
104.....	الفقرة الثانية: البيع بالتراضي الناتج عن نزع الملكية
107.....	المطلب الرابع: الاتفاقات التمهيديّة للبيع
108.....	الفقرة الأولى: الوعد بالبيع أو بالشراء أو الوعد الملزم لجانبين
119.....	الفقرة الثانية: الوعد بالترتيب
121.....	الفقرة الثالثة: البيع بالعربون
124.....	المبحث الثاني: الشيء المبيع
125.....	المطلب الأول: ضرورة وجود الشيء المبيع كقاعدة عامة
125.....	الفقرة الأولى: بيع السلم

126	الفقرة الثانية: بيع العقار في طور الإنجاز
135	المطلب الثاني: ضرورة تعيين الشيء المبوع أو قابليته للتعيين
135	الفقرة الأولى: التعيين في الأشياء القيمة
136	الفقرة الثانية: التعيين في الأشياء المثلية
136	الفقرة الثالثة: التعيين في بيوع الخيار
139	الفقرة الرابعة: التعيين في البيع الجزافي
139	المطلب الثالث: جواز التعامل في الشيء المبوع
140	الفقرة الأولى: ضرورة أن يكون المبوع مشروعاً
141	الفقرة الثانية: ضرورة ألا يكون المبوع من الأموال المحظور بيعها بهدف حماية المصلحة العامة أو الخاصة
143	الفقرة الثالثة: أن يكون المبوع مملوكاً للبائع
145	المبحث الثالث: الثمن
146	المطلب الأول: ضرورة أن يكون الثمن محددًا، فعليًا وجدياً
146	الفقرة الأولى: قابلية الثمن للتحديد
153	الفقرة الثانية: أن يكون الثمن فعليًا وجدياً
155	المطلب الثاني: أن يكون الثمن عادلاً
160	الفصل الثالث: آثار عقد البيع
161	المبحث الأول: انتقال الملكية
162	المطلب الأول: حدود مبدأ انتقال الملكية للمشتري بمجرد إبرام عقد البيع
163	الفقرة الأولى: نطاق مبدأ انتقال الملكية بمجرد تمام البيع

164	الفقرة الثانية: الاستثناءات الواردة على مبدأ انتقال الملكية بمجرد إبرام عقد البيع ..
169	المطلب الثاني: الآثار الفرعية الناتجة عن انتقال الملكية بمجرد إبرام عقد البيع
169	الفقرة الأولى: إمكانية تصرف طرفي العقد في المبيع والتمن
170	الفقرة الثانية: تحمل المشتري تبعة هلاك المبيع وأيضا المصاريف والواجبات القانونية
172	المبحث الثاني: التزامات البائع
173	المطلب الأول: الالتزام بتسليم الشيء المبيع
173	الفقرة الأولى: مضمون الالتزام بالتسليم
184	الفقرة الثانية: جزاء إخلال البائع بتسليم الشيء المبيع
188	المطلب الثاني: الالتزام بضمان الشيء المبيع
189	الفقرة الأولى: ضمان التعرض والاستحقاق
202	الفقرة الثانية: الالتزام بضمان العيوب الخفية
227	المبحث الثالث: التزامات المشتري
227	المطلب الأول: الالتزام بدفع الثمن
228	الفقرة الأولى: أداء الثمن يعتبر الالتزام الأساسي على عاتق المشتري
229	الفقرة الثانية: جزاء إخلال المشتري بالتزامه بأداء الثمن
232	المطلب الثاني: الالتزام بتسلم الشيء المبيع
233	الفقرة الأولى: حدود التسلم
236	الفقرة الثانية: آثار التسلم
237	فهرس المواد

عبد الرحمان الشرقاوي أستاذ القانون المدني

كلية الحقوق السويسي-جامعة محمد الخامس بالرباط



- شتمبر 2009: دكتوراه في القانون الخاص من جامعة محمد الخامس أكادال/ الرباط- تخصص القانون المدني - عنوان الأطروحة: 'العقد السياحي'؛ باللغة العربية. الميزة: مشرف جدا.
- أكتوبر 2007: دكتوراه في القانون المدني من جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء بشراكة مع جامعة لوفان لانوف بيلجيك، تحت عنوان 'ولوجية المستهلك للقانون والعدالة في القانون المغربي والأوروبي'؛ باللغة الفرنسية. الميزة: مشرف جدا.
- منذ سنة 2010 أستاذ القانون المدني بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي بجامعة محمد الخامس الرباط.
- 2007 إلى غاية 2010: رئيس مصلحة الشؤون القانونية والعقارية بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.
- محام سابق.
- محكم في العديد من الجامعات الدولية.
- خبير لدى الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي.
- شارك في العديد من برامج التكوين داخل الوطن وخارجه. إضافة إلى العديد من الندوات العلمية الوطنية والدولية.
- ساهم بعشرات المقالات العلمية في العديد من المجلات الوطنية والدولية. إضافة للعديد من المؤلفات العلمية، وصلت إلى 12 مؤلفا؛ وهي:
 - عقد الاشتراك المائي بين مفهوم الملك العمومي وهاجس حماية المستهلك.
 - المدخل إلى العلوم القانونية،
 - القانون المدني، دراسة حديثة للنظرية العامة للالتزام في ضوء تأثيرها بالمفاهيم الجديدة للقانون الاقتصادي، مصادر الالتزام/ الجزء الأول التصرف القانوني
 - القانون المدني، دراسة حديثة للنظرية العامة للالتزام في ضوء تأثيرها بالمفاهيم الجديدة للقانون الاقتصادي، مصادر الالتزام/ الجزء الثاني الواقعة القانونية.
 - القانون المدني، دراسة حديثة للنظرية العامة للالتزام في ضوء تأثيرها بالمفاهيم الجديدة للقانون الاقتصادي، الجزء الثالث: أحكام الالتزام؛ مطبعة المعارف الجديدة/ الرباط.
 - القانون المدني، دراسة حديثة للنظرية العامة للالتزام في ضوء تأثيرها بالمفاهيم الجديدة للقانون الاقتصادي، الجزء الرابع: إثبات الالتزام؛ مطبعة المعارف الجديدة/ الرباط.
 - قانون العقود الخاصة. الكتاب الأول العقود الناقلة للملكية/ عقد البيع.
 - قانون العقود الخاصة. الكتاب الثاني العقود الواردة على منفعة الشيء/ عقد الكراء.
 - العقد السياحي. نموذج للعقد المركب؛ دار أبي رقراق للطباعة والنشر والتوزيع/ الرباط.
 - دور القضاء في تحقيق التوازن العقدي؛ مطبعة دار القلم/ الرباط.
 - التنظيم القضائي بين العدالة المؤسساتية والعدالة المكملة أو البديلة.
 - قانون المسطرة المدنية.
- نظرات في القانون: نحو مفهوم جديد للقانون المدني - الجزء الأول: القانون حارس الاقتصاد.

